عمل مضاد ورافض لهذا الاستغلال بشكل واع وفعال ومؤدلج . ولكن كان هنالك العديد من الاسباب التي شكلت كوابح الصراع الاجتماعي في قطاع غزة والتي يمكن لنا ايجازها بالتالي :

١ ــ « مجتمع اللاجئين » والتناقض الرئيسي الذي يحكمه ، الا وهو العدو الاسرائيلي ، باعتباره المسئول الاول عن حالة البؤس التي يعيشها الانسان الفلسطيني ، بكل ما يمثله هذا التناقض الرئيسي من مضامين سياسية واقتصادية .

٢ ــ الايديولوجية السائدة ، والتي هي نتاج كل الاوضاع الاجتماعية والسياسية والفكرية التي عاشها القطاع ما قبل النكبة ، وفي السنوات التالية لها ، والتي تقبلت وروجت للفكرة القائلة بأن ازدهار القطاع مرتبط بوضعه الاقتصادي الحالي ، وعدم وجود أدوات انتاج تستدعي اتخاذ اجراءات اشتراكية . وقد توسعت برجوازية غزة في توظيف هذه الفكرة لخدمة مصالحها ، مستفيدة الى أقصى مدى من تلازم زيادة المداخيل من حمضيات وموظفين ، مع النظام الاقتصادي الحر المتبع ، وكأن العلاقة بينهما هي علاقة السبب بالنتيجة . وقد أشار ممثلو تحالف التجار ــ الملاك الى هذه المسألة عندما حذروا من « توقف التوسع في زراعة الحمضيات » وان « تحويلات الموظفين ستقل » فيما لو « مست السياسة الاقتصادية المتبعة ». وقد كانت هذه المعادلة تلقى قبولا في اوساط المزارعين الصغار واهالي الموظفين . فالجنيه الاسترليني ، حسب السياسة المتبعة ، يساوي نحو جنيهين مصريين ، وفيما لو عدلت هذه السياسة ، كما اقترح في نهاية الستينات ، لاصبحت قيمة الجنيه الاسترليني جنيها مصريا ، أي خفض «رقم» الدخول بنسبة النصف ، وان كان موضوعيا لم ينخفض ، لان الاسعار حينئذ ستكون اقل تعرضا لموجات التضخم والتي كانت تجعل القيمة الشرائية للجنيه في السوق لا تساوي اكثر من نصف جنيه . واذا كان المالك الكبير والتاجر ، يفهم معنى التضخم وارتفاع الاسعار ، ويعرف في النهاية كيف يوظف التضخم في مصلحته ، فان المواطن البسيط ، لا يستطيع ولا يمكن له ان يقبل او يتفهم بسهولة أن « النصف جنيه » يمكن أن يساوي « جنيها » . وبهذا كان نطاق المدافعين عن النظام الاقتصادي يتسع ليشمل حتى أولئك الذين يتضررون من النظام المتبع .

٣ ــ الافراغ المستمر للقطاع من العناصر الشابة والمتعلمة ، والتي كانت تسافر للخارج بحثا عن العمل ، لما لهذه الشريحة الفتية والمتفتحة ذهنيا ، من قدرة على التقاط الظواهر واستيعابها ، وبالتالي امكانياتها في